المرصد التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

مرصد الصندوق | رقم 02

# استمرار رحلة التداين في تونس: 35 قرضا خلال سنتين برلمانيتين

المرصد التونسي للاقتصاد

17/12/2025

www.economie-tunisie.org

# الفهرس

**المقدمة**

**I. أهداف ومنهجية التقرير**

**II. القروض التي تمت المصادقة عليها خلال السنتين البرلمانيتين 2023-2024 و2024-2025**

**III. تواصل الاعتماد المتزايد على الاقتراض الداخلي**

**IV. القروض الداخلية: البنك المركزي ينقذ المالية العمومية**

**V. المؤسسات متعددة الأطراف تواصل تصدّرها للإقراض الخارجي لتونس**

**VI. توزيع القروض حسب القطاعات والجهات المستفيدة: ميزانية الدولة أكبر مستفيد وتمويل قياسي للطاقة في 2024**

**VII. الشروط المالية للقروض**

**VIII. الشروط غير المالية للقروض: شروط في مصلحة المقرض تهدد السيادة الوطنية**

**IX. القروض الموجهة للشركة التونسية للكهرباء والغاز: مشروع ألماد ELMED يثير الجدل**

**X. االمصادقة على قوانين القروض**

**خاتمة**

**الملاحق**

**المراجع**

**تجميع وتحليل البيانات**

**آية قاهري**

محللة سياسات عمومية

aya.kahri@economie-tunisie.org

**نورة العجيمي**

مشرفة على قسم البحث

noura.lajimi@economie-tunisie.org

**كتابة**

**آية قاهري**

محللة سياسات عمومية

aya.kahri@economie-tunisie.org

**نورة العجيمي**

مشرفة على قسم البحث

noura.lajimi@economie-tunisie.org

**مراجعة**

**نورة العجيمي**

مشرفة على قسم البحث

noura.lajimi@economie-tunisie.org

**أماني بن سيك علي**

محللة سياسات عمومية

ameni.bensikali@economie-tunisie.org

**ندى الطريقي**

منسقة المناصرة

nada.trigui@economie-tunisie.org

**تصميم**

**سيرين زغلامي**

مصممة غرافيك

cyrine.zoghlemi@economie-tunisie.org

CC BY NC SA

# المقدمة

عرفت تونس خلال العقد الأخير سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية، التي تفاقمت بسبب مديونية تحولت إلى عبء ثقيل على التونسيين، تتحمله الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وصل حجم الدين العمومي مستويات قياسية حيث بلغ 136682 مليون دينار سنة 2024 [1] مقارنة ب 47292 سنة 2015. يعكس هذا الارتفاع المتسارع الذي تضاعف ثلاث مرات خلال 10 سنوات سياسة حكومية تتمثل في اعتماد الدولة المتزايد على الاقتراض لتمويل ميزانيتها، حيث ارتفعت الموارد المقترضة سنوياً لتمويل الميزانية بين سنتي 2011 و2024 بنسبة تقارب 450 % [2].

عرفت تونس كذلك زيادة لافتة في خدمة الدين العمومي إذ تضاعفت بنحو ست مرات بين 2011 و2024 وسجلت أعلى نسبة ارتفاع سنة 2023 ب 44,9 %. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة أصل الدين نتيجة حلول آجال القروض الرقاعية المصدرة في الأسواق المالية، إضافة إلى تراكم مبالغ كبيرة مستحقة الدفع بسبب التوسع في اللجوء إلى القروض متوسطة المدى[3].

اتجهت تونس منذ سنة 2020 إلى الاعتماد المتزايد على الاقتراض الداخلي لتغطية حاجيات الميزانية لترتفع نسبة الدين الداخلي من موارد الاقتراض الموجهة لدعم الميزانية من 30 % كمعدل في الفترة بين سنة 2015 و2019 إلى معدل 62 % في الفترة بين سنة 2020 و2024.

بلغ معدل الاقتراض الداخلي ذروته عند 82% سنة 2024 [4] بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لخزينة الدولة بمبلغ 7000 مليون دينار. كما يعود هذا التحول إلى محدودية النفاذ إلى التمويلات الخارجية وتضييق الخيارات التمويلية الدولية منذ اتخاذ تونس قرار وقف الاقتراض من صندوق النقد الدولي في أواخر عام 2022.

أمام هذا الوضع تتزايد أهمية متابعة القروض المصادق عليها من مجلس نواب الشعب منذ توليه العهدة في أفريل 2023 باعتبار التداين وسيلة تلجأ اليها الدولة لتغطية عجز الميزانية أو تمويل المشاريع والبرامج العمومية في ظل شح الموارد الذاتية.

1 آية قاهري، قانون المالية 2025: بين تحديات العدالة الجبائية، ضغط الدين العمومي والدور الاجتماعي للدولة، (تونس : المرصد التونسي للاقتصاد،2025)،7.

2 أماني بن سيك علي. الملحق 7 من قانون المالية 2024 يكشف خفايا التطور المقلق للمديونية التونسية )المرصد التونسي للاقتصاد، 2025(، 5

3 آية قاهري، قانون المالية 2025: بين تحديات العدالة الجبائية، ضغط الدين العمومي والدور الاجتماعي للدولة، (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد،2025)، 8.

ibid 4



# I. أهداف ومنهجية التقرير

يهدف هذا التقرير الى عرض القروض التي صادق عليها مجلس نواب الشعب خلال السنتين البرلمانيتين 2023 - 2024 و2024 - 2025 ويُذكر أن السنة البرلمانية، وفقا لأحكام الفصل الحادي والسبعين (71) من دستور 2022[5]، تمتد من شهر أكتوبر إلى شهر جويلية. يشار إلى أن أشغال المجلس النيابي الحالي انطلقت في شهر مارس 2023، وهو ما يعني أن الدورتين البرلمانيتين 2023– 2024 و2024–2025 اللتين سنعتمد عليهما لا تتطابقان تماماً مع السنوات التقويمية، بل تُحتسبان بناء على التقسيم الزمني للدورات البرلمانية المنصوص عليها في الدستور.

لا يقتصر هدف هذا التقرير على جرد القروض فقط، بل يسعى الى تحليل خصائص كل منها من خلال تركيبتها، الجهات المانحة وشروط التمويل بالإضافة الى ابراز تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. وسيسلط الضوء كذلك على مسار المصادقة داخل مجلس النواب ودور النواب في هذا المسار بصفتهم فاعلين أساسيين في عملية المصادقة. ويهدف كذاك إلى إطلاع المهتمين بالشأن العام على تفاصيل القروض والأنشطة المتعلقة بها داخل المجلس لتعزيز قدرتهم على متابعة تطوراتها. لتحقيق ذلك قام المرصد التونسي للاقتصاد بجرد جميع القروض بالدورتين البرلمانيتين بالإضافة إلى تجميع كل المؤشرات المتعلقة بهذه القروض (قيمة القرض، العملة، مدة السداد، سنوات الإمهال، نسبة الفائدة، العمولات..).

أعد هذا التقرير اعتمادا على مصادر رسمية متمثلة في موقع مجلس نواب الشعب[6] تحديدا خانة القوانين الصادرة بالرائد الرسمي والتي تحتوي على ثلاثة وثائق: وثيقة شرح الأسباب، وثيقة نص النشر بالرائد الرسمي ووثيقة التقرير النهائي. تتضمن الأخيرة أهم النقاط التي تمت مناقشتها خلال عرض مشروع القانون على لجنة المالية وأحيانا لجان أخرى ذات صلة بأهداف القرض. يشار إلى أن هذه الوثائق لا تحتوي وثيقة العقد المبرم مع الجهات المانحة.

تم الاعتماد في حسابات القروض المقومة بالعملات الأجنبية على معدل أسعار الصرف المعتمدة بالبنك المركزي لكل سنة لتحديد قيمته بالدينار التونسي (انظر ملحق 1).

5 موقع رئاسة الجمهورية التونسية، نص دستور الجمهورية التونسية الجديد، (موقع رئاسة الجمهورية التونسية، 19 أوت 2022)، (تاريخ الوصول 27/11/2024).

6 الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب

## II. القـروض التـي تمـت المصادقـة عليهـا خلال السـنتين البرلمانيـتين 2023-2024 و2024-2025

شـهدت المـدة النيابيـة 2023 - 2024 و2024 - 2025 مصادقـة المجلـس على مـا مجموعـه 35 قرضـا مما يقـارب 16 مقرضًـا مختلفًـا (بـدون احتسـاب البنـوك التجاريـة التونسـية)، بقيمـة جمليـة تناهـز 27568 مليـون دينـار، ما يعكـس اللجـوء المتزايـد للتمويـل بـالاقتراض خلال هـذه الـفترة. يـبين السـلم الزمنـي اسـفله القـروض الـذي تمـت المصادقـة عليهـا والجهـات المانحـة والمبالـغ الممنوحـة وتواريـخ نشر القـوانين.

رسم بياني عدد 1: السلم الزمني للقروض بداية من سنة 2023 الى 2025

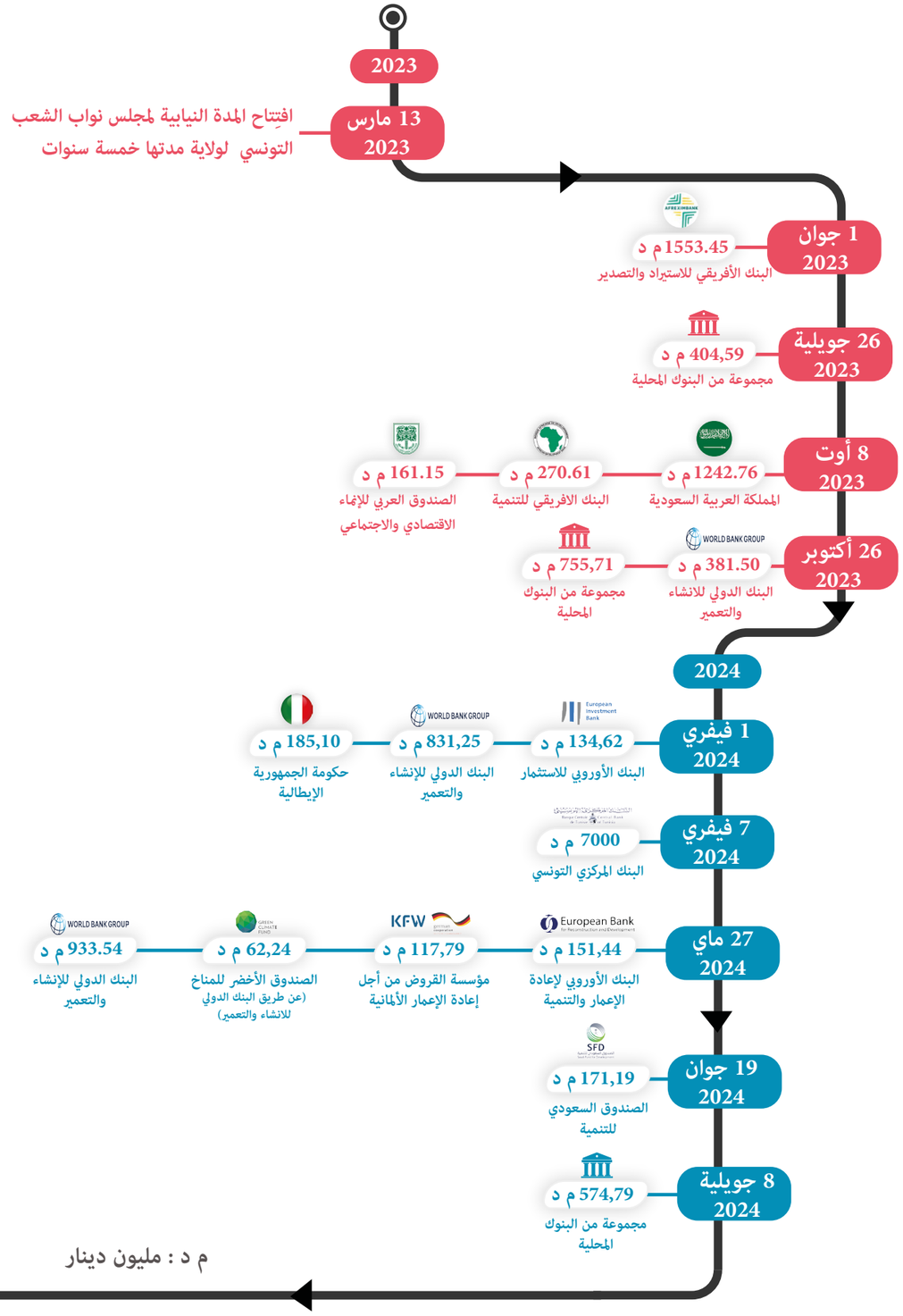


م د : مليون دينار



م د : مليون دينار

# III. تواصل الاعتماد المتزايد على الاقتراض الداخلي

على مدار السنتين البرلمانيتين، شكلت القروض الداخلية 57 % من إجمالي القروض التي تم المصادقة عليها، مقارنة بـ 43 % للقروض الخارجية.

ازداد التوجه نحو الاقتراض الداخلي حدة في السنة البرلمانية 2024-2025، حيث استحوذت القروض الداخلية على 64 % من إجمالي القروض التي تم المصادقة عليها.

**رسم بياني عدد 2: توزيع القروض الخارجية والداخلية المصادق عليها خلال السنتين البرلمانيتين:**

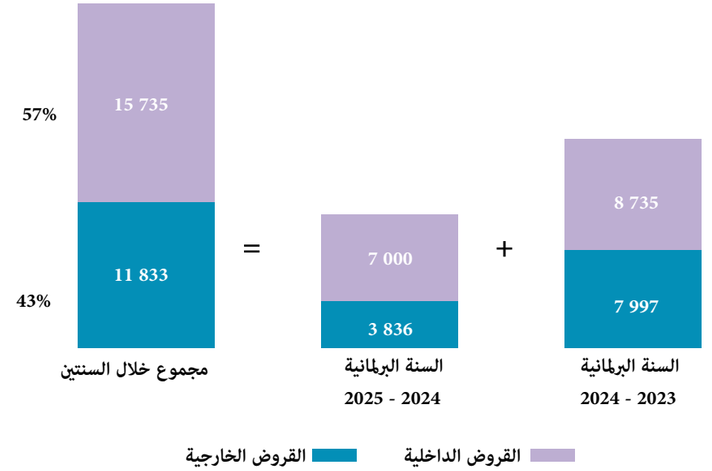


المصدر: المؤلف حسب المعلومات المتوفرة بموقع مجلس النواب

شهدت المدة النيابية 2023 - 2024و2024 - 2025 مصادقة المجلس على 5 قروض داخلية و30 قرضا خارجيا بقيمة جملية تناهز 27568 مليون دينار. رفض المجلس الموافقة على اتفاقية قرض واحدة في جوان 2025 كانت مبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة[7].

**رسم بياني عدد 3: توزيع القروض المصادق عليها حسب القيمة والعدد خلال السنوات: 2023- 2024- 2025**

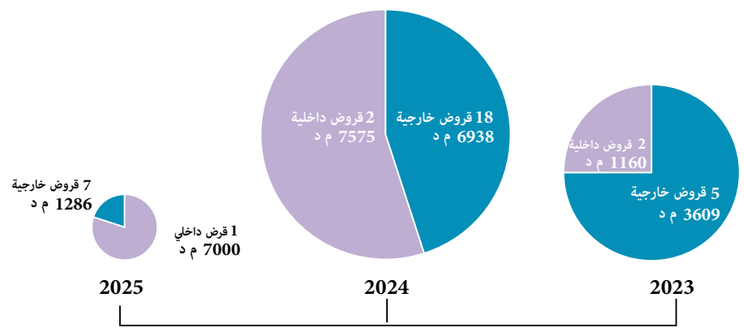


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب

صادقت تونس في العام 2024 على عدد قياسي من القروض الخارجية يناهز ال 18 قرضا، إلا أن هذه القروض تعد صغيرة من ناحية القيمة حيث بلغت قيمتها الجملية 6,938 مليون دينار وهو أقل من القروض الداخلية التي بلغ مجموعها 7,575 مليون دينار.

7 جريدة الشروق، «تفاصيل اسقاط نواب الشعب اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية » (جريدة الشروق، 7 أفريل 2025). (تاريخ الوصول 27/11/2025).



# IV. القروض الداخلية: البنك المركزي ينقذ المالية العمومية

بلغ اجمالي القروض الداخلية خلال السنتين البرلمانيتين 15735 مليون دينار. توزعت هذه القروض بين قروض بالعملة المحلية وقروض بالعملات الأجنبية (الأورو والدولار).

خصص قرضان بمبلغ قيمته 7000 مليون دينار، أبرما سنتا 2024[8] و 2025[9] مع البنك المركزي لفائدة خزينة الدولة،[10] خصصا بالكامل لدعم الميزانية العامة للدولة. يذكر أن قرض البنك المركزي لسنة 2024، [11] لم يكن مقوما بالدينار فقط، ولكن أيضا بالعملة الصعبة[12]. «لم تتح إلى اليوم معلومات عن وجهة الأموال المقترضة».

وقد وضح ممثل البنك المركزي خلال انعقاد الجلسة مع لجنة المالية والميزانية لمناقشة مشروع قانون التمويل من البنك المركزي في فيفري 2024 أن هذا التمويل لا ينجر عنه تضخم، وتأكيد العكس ينبع من المبالغة في تقدير تأثير السياسة النقدية وتستخدم كمبرر ليبيرالي لـ "تجميد الميزانية" بينما يعتبر التضخم في تونس أساسا تضخما مستورد وينتج عن التكاليف العالية لاستيراد السلع الأساسية والطاقة وليس بسبب الكتلة النقدي بحتا[13].

وجهت القروض الثلاث الأخرى[14] لدعم ميزانيات الدولة كذلك، ابرمت مع مجموعات من البنوك المحلية اثنان[15] [16] منها سنة 2023 الاتفاقية الأولى بتاريخ 26 جويلية 2023 مع 12 بنك تلتها اتفاقية ثانية بتاريخ 26 أكتوبر 2023 مع 18 بنكا وقرض واحد[17] سنة 2024 عبر اتفاقية ابرمت في تاريخ 8 جويلية 2024 وشملت 16 بنكا جميع هذه القروض كانت مقومة بالعملة الصعبة. شكلت هذه القروض ما مجموعه 20 % من القروض الداخلية للسنة البرلمانية 2024-2023. بلغ مجموع القروض الداخلية المتحصل عليها من هذه الاتفاقيات 46 قرضا.

توزعت القروض الداخلية من البنوك التجارية في السنة البرلمانية 2024-2023 كما يبينه الرسم البياني أدناه؛ وشكل كل من بنك تونس العربي الدولي والتجاري بنك والشركة التونسية للبنك وBH بنك أكثر من 55 % من القروض المتأتية من البنوك التجارية التونسية والتي شكل مجموعها حوالي 1735.1 مليون دينار.

8 قانون عدد 10 لسنة 2024 مؤرخ في 7فيفري 2024 يتعلق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية.

9 قانون عدد 48 لسنة 2024 مؤرخ في 9 ديسمبر 2024 يتعلق بقانون المالية لسنة 2025، فصل 12

10 تجدر الإشارة الى أن المرصد التونسي للاقتصاد اوصي بتوجيه التمويل من البنك المركزي التونسي لفائدة خزينة الدولة نحو الاستثمار العمومي. يمكنكم الاطلاع على أكثر تفاصيل من خلال هذا الرابط: بيان بشأن مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي بمنح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة | المرصد التونسي للاقتصاد

11 Jeune Afrique, «La banque centrale de Tunisie autorisée à financer le budget», (Jeune Afrique, 7/02/2024) , ((consultation le 03/12/2025

12 أكدت وزيرة المالية سهام بوغديري نمسية أن هذه الأموال" ليست مخصصة لتمويل النفقات الجارية" والذي سيتم استخدام ثلاث مليارات دينار لسداد ديون خارجية قديمة، ولكن" جزء من القرض سيُستخدم لتمويل الاستثمار العام"

13 الرحالي،شراز، «التضخم لم يكن متأتيا من ارتفاع الكتلة النقدية: انخفاض الاسعار الطاقة والغذاء تحكما في نسبة التضخم طيلة عام ونصف» (جريدة المغرب،13/12/2023) (تاريخ الوصول 10/12/2025)

**رسم بياني عدد 4 : القروض الممنوحة من البنوك التونسية في السنة البرلمانية 2023 - 2024.**

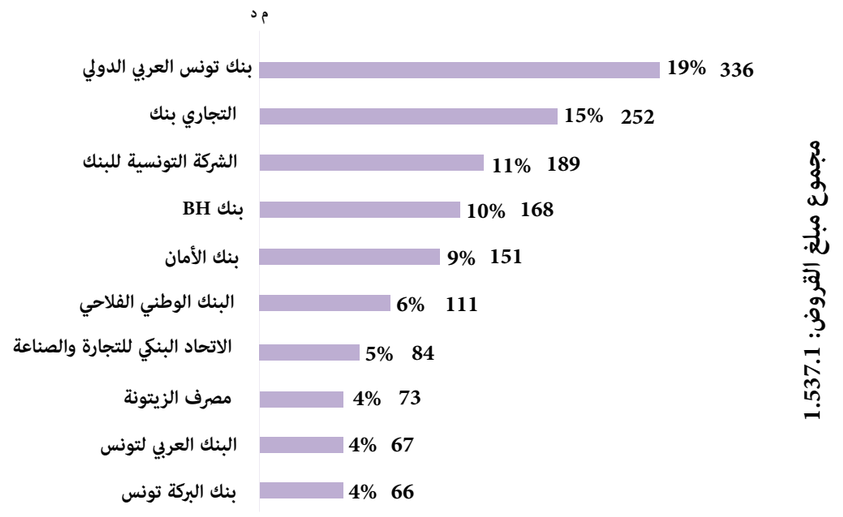


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب

أما بالنسبة لتوزيع الاقتراض بين البنوك العمومية والخاصة نجد أن هنالك 3 بنوك عمومية وهي الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي وبنك الاسكان، من بين ال 10 بنوك الأكثر اقراضا للدولة واعتمدت الدولة في البقية على مؤسسات خاصة.

حسب وزارة المالية[18] يساهم الاقتراض بالعملة الصعبة من البنوك المحلية في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج والتخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة. ولكن هناك تيار من الاقتصاديين الذين يحذرون من الاعتماد المتزايد على البنوك المحلية لتمويل الدين العمومي لأنه قد يؤدي إلى تقليص قدرتها على تمويل القطاع الخاص ويؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الاقتصادي[19].

14 هذه القروض في شكل قروض داخلية مجمّعة وهي آلية تمويل تعتمدها الدولة لتعبئة موارد مالية من السوق الداخلية عبر بنوك محلية في إطار قرض واحد

15 مشروع قانون عدد 010/ 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

16 مشروع قانون عدد 032 / 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

17 مشروع قانون عدد 2024/053 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

18 مشروع قانون عدد 032 / 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة. الصفحة 4 من التقرير النهائي

19 الترا تونس - فريق التحرير، «مختصة: ارتفاع ملحوظ في سقف التداين الداخلي في تونس ومخاوف جدية»، (الترا تونس، 28/01/2025)، (تاريخ الوصول 27/11/2025)



# 7. المؤسسات متعددة الأطراف تواصل تصدّرها للإقراض الخارجي لتونس

## 1. تركيبة القروض الخارجية حسب الممولين: سيادة مالية مهددة

تبين تركيبة القروض العمومية الخارجية أن تونس تعتمد غالبا على القروض متعددة الأطراف حيث تمثل المصدر الرئيسي للقروض الخارجية[20] بنسبة 80 % وبما يقدر ب 9514 مليون دينار في السنتين البرلمانية بينما لم تتجاوز القروض الثنائية 2319 مليون دينار. لا تزال تتجه الدولة نحو الاقتراض رغم التحذيرات الكثيرة من التداعيات السلبية لهذه القروض على الاقتصاد التونسي وحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية[21].

**القروض الثنائية**[22]: القرض الثنائي المبرم في إطار التعاون الثنائي مع الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الحكومية (على غرار البنك الياباني"JBIC"، الوكالة الفرنسية للتنمية" AFD"، المؤسسة الإسبانية للقرض "ICO " (.... والصناديق الحكومية (على غرار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية....) والبنوك الأجنبية (في شكل قروض مالية وقروض شراء).

**القروض متعددة الأطراف**[23]: المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية: (البنك الدولي للانشاء والتعمير، البنك الافريقي للتنمية...) أو المحلية (البنك الاسلامي للتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار..)قروض السوق المالية[24]: المبرمة في شكل اصدارات رقاعية مصدرة بالأسواق العالمية (الأورو، الدولار..) والأسواق المحلية (اليانكي ، ساموراي...) وقروض مجمع البنوك "Prêt syndiqué" مبرمة مع عدد من البنوك .

نلاحظ خلال هذه الفترة غياب الاقتراض الخارجي من الأسواق المالية العالمية حيث واجهت تونس صعوبة في النفاذ إلى هذه الأسواق منذ سنة 2019 جراء خفض تصنيفها السيادي من قبل وكالات التصنيف الذي جعل هذا النوع من الاقتراض مكلفا وصعبا. كما تزامن هذا المسار مع تعليق اتفاقية التسهيل الممدّد (EFF) المبرمة مع صندوق النقد الدولي سنة 2019، إثر توقف الدولة عن تنفيذ بعض شروط الصندوق لا سيما رفع الدعم عن الوقود بعد احتجاجات النقابات الثلاث.

تواصل هذا الانحدار بعد اتخاذ تونس قرار عدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ورفض تطبيق الإجراءات المسبقة للحصول على قرض قيمته 1,3 مليار دولار سنة 2022 إلى جانب تواصل التخفيض في الترقيم السيادي للبلاد وبذلك لم تعد تمثل الأسواق المالية وجهة لتونس للحصول على القروض.

مثل التخفيض المتواصل للترقيم السيادي لتونس حاجزاً أمام قدرة الدولة على تجميع الموارد، في ضل اشتراط بقية الممولين انضواء تونس تحت برنامج إصلاح هيكلي مع الصندوق لإقراضها.

فعندما تقوم وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف السيادي لتونس، فإنها لا تكتفي فقط بإبداء الرأي، بل تتدخل فعليا في تحديد سعر هذه السندات وبالتالي يؤدي تخفيضها إلى ارتفاع مستوى المخاطر مما يجبر الدولة على عرض معدلات فائدة مرتفعة جدا وهو ما يجعل العملية مكلفة للغاية أو يضعها أمام جدار من نقص السيولة حيث يرفض المستثمرون شراء سندات دولة مصنفة «مضاربة»(pays spéculatif)[25].

في ظل غياب إمكانية اللجوء لهذا النوع من التمويل غير المشروط تحرم تونس من احدى أدوات التمويل، ويصبح اللجوء إلى القروض الثنائية أو متعددة الأطراف المرفقة بالشروط والإملاءات التي قد تتعارض مع الأولويات الاجتماعية ضرورة لتأمين التمويل.

20 أماني بن سيك علي، الملحق 7 من قانون المالية 2024 يكشف خفايا التطور المقلق للمديونية التونسية، (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد،2025).

21 المرصد التونسي للاقتصاد، بيان بشأن مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي بمنح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد،2024)

22موقع وزارة المالية، تقديم الدين الخارجي

ibid 23

ibid 24

Institut Arabe des Chefs d'Entreprises (IACE), « IMPACT DE LA DÉGRADATION DE LA NOTE SOUVERAINE DE LA TUNISIE DE B2 À B3 », Note d'Analyse, Mai 2021, pp. 5-7. 25

## 2. المولون متعددو الأطراف الجدد لتونس

نتيجة لرفض تونس الامتثال لشروط صندوق النقد الدولي وفشل المفاوضات معه غاب هذا الممول عن تركيبة الدين العمومي الخارجي متعدد الأطراف بعد أن كان عنصرا رئيسيا منذ 2011. أدى رفض الشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي مواجهة صعوبات متكررة في تعبئة مواردها الخارجية المنصوص عليها في الميزانية الأولية لسنة 2023 و2024 حيث في قانون المالية سنة 2024 تمت برمجة أكثر من 11500 مليون دينار قروض خارجية غير أنها بقيت معلقة ولم تحدد مصادرها[26].

**رسم بياني عدد 5: تركيبة القروض متعددة الأطراف حسب المقرضين (الترتيب حسب حجم التمويلات)**

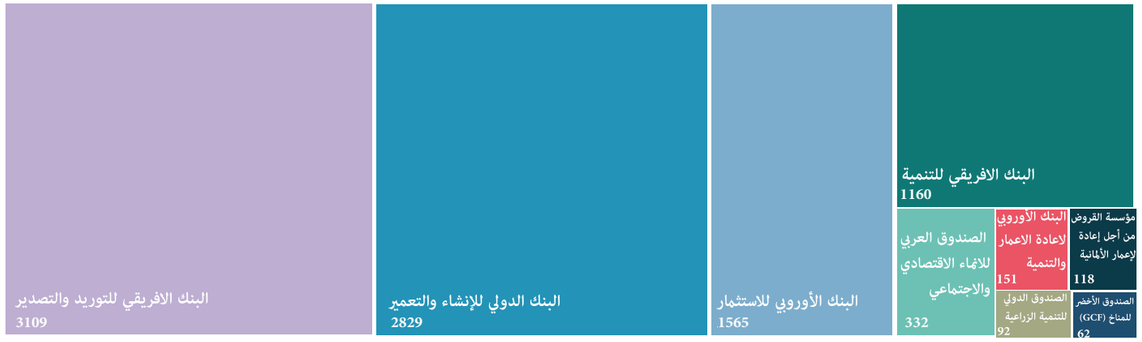


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب

خلال الدورتين النيابيتين يتصدر البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير قائمة المقرضين من المؤسسات المالية متعددة الأطراف من حيث القيمة بما يفوق 3109 مليون دينار يليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بما قيمته حوالي 2829 مليون دينار ثم البنك الأوروبي للاستثمار بما يفوق 1564 والبنك الافريقي للتنمية بحوالي 1160 مليون دينار. ويجدر بالذكر أن البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير مثّل الملاذ لتونس، علما وأن تمويلات هذا البنك تكون عادة مشروطة بوجود مشاريع أو ضمانات محددة كما تتركز بالأساس على دعم التجارة[27].

لا يزال البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي هما الممولان الرئيسيان للمشاريع خلال هذه الفترة.

يحتل البنك الافريقي للتنمية المرتبة الأولى للدائنين متعددي الأطراف من حيث عدد القروض التي بلغت خمسة قروض خلال السنتين البرلمانيتين بمبلغ جملي قدره حوالي 1160 مليون دينار (انظر ملحق عدد 2). وقد وُجّهت أربعة من هذه القروض لتمويل مشاريع عمومية في مجالات التشغيل، الفلاحة، والتطهير، في حين خُصّص القرض الخامس لفائدة الديوان الوطني للتطهير.

26سحر فضيلة، قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات (تونس: المرصد التونسي للاقتصاد،2024)،11.

27 بن سيك علي، أماني»تنويع مصادر التمويل: هل يصبح البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير خط من خطوط الدفاع البديل لتونس للحصول على السيولة؟ «(المرصد التونسي للاقتصاد، تاريخ الوصول 03/12/2025)



## 3. تتصدرالحكومة السعودية والايطالية قائمة المموليين الثنائيين

خلال السنتين البرلمانيتين صادق مجلس النواب على 8 اتفاقيات تمويل ثنائية من جهات مختلفة حسب ما يبينه الرسم البياني عدد 6 وتتصدر الحكومة السعودية قائمة المولين الثنائيين بقرض وحيد قيمته 1242 مليون دينار تم تقديمه في عام 2023 لدعم الميزانية، (بنسبة 1.8 % من الميزانية). مثل هذا القرض الحصة الأكبر بين التمويلات الثنائية.

**رسم بياني عدد 6: توزيع القروض الثنائية حسب الجهة المانحة**

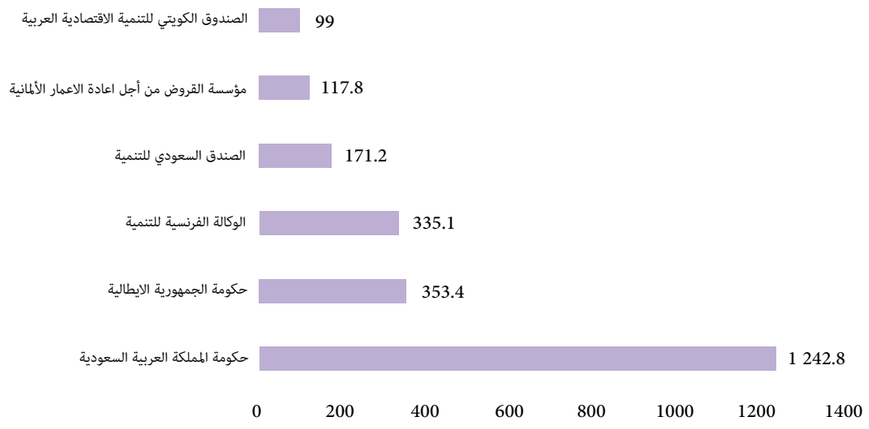


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب

حصلت تونس في 2024 على قرضين من الحكومة الإيطالية. خصص القرض الأول لدعم الميزانية[28]، بينما كان الثاني لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة[29]. وتجدر الإشارة إلى أن القرض المخصص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لم يتم إبرامه باتفاق جديد، بل تم ذلك عبر تعديل اتفاق سابق يعود لعام 2011 بقيمة 73 مليون يورو، وذلك بإضافة مبلغ مالي جديد قدره 55 مليون يورو كما أن هذا القرض سيسدد على أربعين سنة مع مدة امهال 31 سنة وبدون فائدة وهي نفس شروط القرض المخصص لدعم الميزانية وتعتبر الشروط التمويلية تفاضلية مما يطرح تساؤل حول الغاية والهدف الاستراتيجي من وراء تقديم إيطاليا لهذا الدعم المالي السخي لتونس.

تجدر الإشارة أن قانون المالية لسنة2025 ينص على أنه من المفترض توفير نحو 1886 مليون دينار من القروض الثنائية الموجهة لدعم الميزانية. غير أنه حتى الآن لم يقع توقيع أي اتفاقية قرض ولم يتم الحصول على أي تمويل فعلي من هذه القروض حسب النتائج الوقتية تنفيذ الميزانية لسبتمبر 2025[30]. لا نجد في القروض المصادق عليها من مجلس النواب في عام 2025 سوى قروض ثنائية مخصصة لتمويل المشاريع (2 من الوكالة الفرنسية للتنمية و1 من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية).

28 مشروع قانون عدد 058/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية ( مع طلب استعجال النظر)

29 مشروع قانون عدد 060/ 2023 يتعلّق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

30 وزارة المالية، تقرير حول النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة الى موفى سبتمبر 2025، صفحة 10

# VI. توزيع القروض حسب القطاعات والجهات المستفيدة: ميزانية الدولة أكبر مستفيد وتمويل قياسي للطاقة في 2024

## 1. الجهات المستفيدة من القروض

خلال الفترة البرلمانية 2025/2023 توزعت الجهات المستفيدة من القروض حسب الجدول أدناه:

**جدول عدد 1: توزيع عدد القروض حسب الجهات المستفيدة**

| نوع التمويل | العدد | الجهة المستفيدة |
|---|---|---|
| اتفاقيات ضمان | 6 | الشركة التونسية للكهرباء والغاز |
| | 2 | الديوان الوطني للتطهير |
| اتفاقية قرض لتمويل ميزانية الدولة | 7 | ميزانية الدولة |
| تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد | 2 | الخزينة العامة للبلاد التونسية |
| اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل برنامج أو مشروع | 18 | جهات مختلفة حسب قطاع البرنامج |

**اتفاقية ضمان**[31]: الضمان الحكومي هو عقد تلتزم بموجبه الدولة تجاه المقرض بالوفاء بالتزامات المقترض (المدين) إذا لم يقم هذا الأخير بالوفاء بها بنفسه.

31 موقع وزارة المالية، تقديم اتفاقية ضمان

من المتوقع أن تكون ميزانية الدولة هي المستفيد الأكبر من القروض التي صادق عليها البرلمان، اذ بلغ مجموعها 20255 مليون دينار أي ما يعادل 73 % من اجمالي القروض. وقد وجهت هذه القروض أساسا الى سد عجز الميزانية وتغطية النفقات. وهو ما يثير مفارقة مهمة حيث من المفترض أن تخصص هذه القروض أساسا إلى الاستثمارات التي تساهم في خلق مداخيل كافية لتغطية خدمة الدين. وتأتي في المراتب التالية قطاعات الطاقة والبنية التحتية والأمن الغذائي، بنسب 5.5٪ (1526 مليون دينار)، و5٪ (1373 مليون دينار)، و4.4 ٪ (1204 مليون دينار) على التوالي من إجمالي القروض خلال الفترة.

**رسم بياني عدد 7 : قيمة القروض الموجهة لكل قطاع من جملة القروض التي وقع عليها البرلمان في المدة النيابية بين 2023 و 2025**

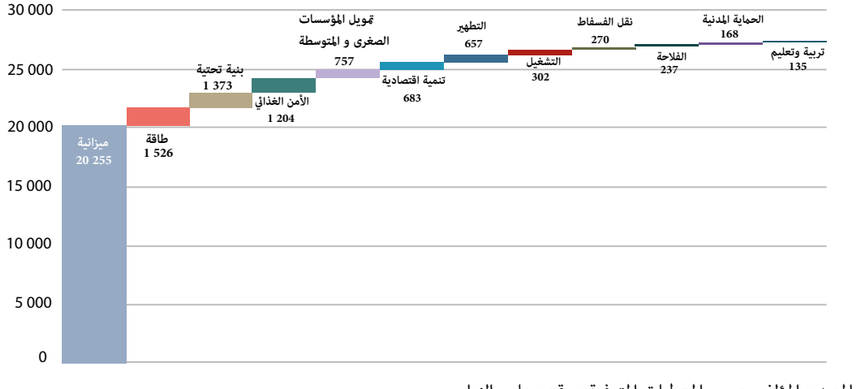


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب



قطاع الطاقة هو ثاني أكبر مستفيد من القروض، من خلال القروض المضمونة الموجهة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لا سيما مشروع ألمَاد ELMED الذي سيتم التطرق لتفاصيله في جزء مخصص لاحقا ضمن هذا التقرير.

## 2.القطاعات والمشاريع الممولة من خلال اتفاقيات القروض

من خلال دراسة تقارير القروض المنشورة بموقع مجلس النواب (ملحق عدد 3) نتبين أن توزيع التمويلات حسب القطاعات موجه أساسا إلى مشاريع وقطاعات تنموية حيث يمثل قطاع البنية التحتية النسبة الأكبر من المستفيدين من حيث عدد القروض وتشمل بالخصوص تأهيل الطرقات وتطوير الربط بين الجهات. رغم الطابع التنموي الذي تتسم به هذه المشاريع الا انها تقودنا الى التساؤل عن مدى جدواها الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد ومدى ارتباطها برؤية استراتيجية واضحة. فبغياب الدراسات المنشورة حول مؤشرات المردودية الاقتصادية والاجتماعية يبقي الغموض قائما مما يؤدى إلى صعوبة تقييم مدى انسجام هذه المشاريع مع رؤية واستراتيجية وطنية شاملة للتنمية. إذا تناولنا على سبيل المثال اتفاقية القرض المسندة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموجه لمشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط، نجد أنّ الهدف المعلن يتمثل في تمكين الشركة التونسية للسكك الحديدة من تعزيز قدرتها على تأمين النقل واللوجستيات الحيوية المرتبطة بقطاع الفسفاط. غير أنّ مراجعة المعطيات الفنية المتاحة تكشف أن جزءاً من هذا المشروع جاء لمعالجة إشكاليات هيكلية سابقة تتعلق بعدم تلاؤم الخصائص الفنية للشبكة الحديدية لنقل الفسفاط مع المواصفات الفنية لمعدات الجر التي تم اقتناؤها[32] .

فالقاطرات التي دخلت حيّز الاستغلال منذ سنة 2020 واجهت صعوبات تشغيلية واضحة، إذ لم تكن قادرة العبور على هذه الخطوط القديمة والمهترئة التي لم تخضع للتجديد منذ أكثر من 40 سنة وهو ما تسبب في أضرار للمعدات نفسها وكذلك للسكة ومكوناتها[33].

نتبين في هذا الإطار أن هناك خلل وضعف في مسار الصفقات العمومية أو أن تسلسل القرارات لم يكن مبنيا على منطق استثماري واضح ورؤية متكاملة ذات أولويات حيث تم اقتناء معدات حديثة قبل تهيئة البنية التحتية الأساسية اللازمة لتشغيلها. أدى هذا الخلل إلى صعوبات في الاستغلال ويطرح تساؤلات جدية حول نجاعة الخيارات والاستراتيجيات للاستثمار.

32 مشروع قانون عدد 002/ 2025 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

33 Ibid

## 3. القروض الموجهة لدعم الميزانية

تـغير مشـهد تمويـل الميزانيـة في تونـس خلال السـنوات الأخيرة، إذ انتقلـت الدولـة مـن الاعـتماد على المـمولين التقليـديين مثـل صنـدوق النقـد الدولي والوكالـة الفرنسـية للتنميـة والاتحـاد الأوروبي، إلى البحـث عـن مصـادر تمويـل بديلـة. وبسـبب تقلـص الخيـارات أمامهـا والحاجـة الملحـة لسـد عجـز الميزانيـة وتحقيـق التوازنـات الماليـة، اتجهـت تونـس بشـكل أكبر نحـو مؤسسـات محليـة وعربيـة وإفريقيـة وتبقـى إيطاليـا الاسـتثناء الأوروبي الوحيـد التـي وافقـت على دعـم تونـس رغـم تـعثر المفاوضـات مـع صنـدوق النقـد الـدولي.

**رسم بياني عدد 8: القروض الموجهة لدعم الميزانية**

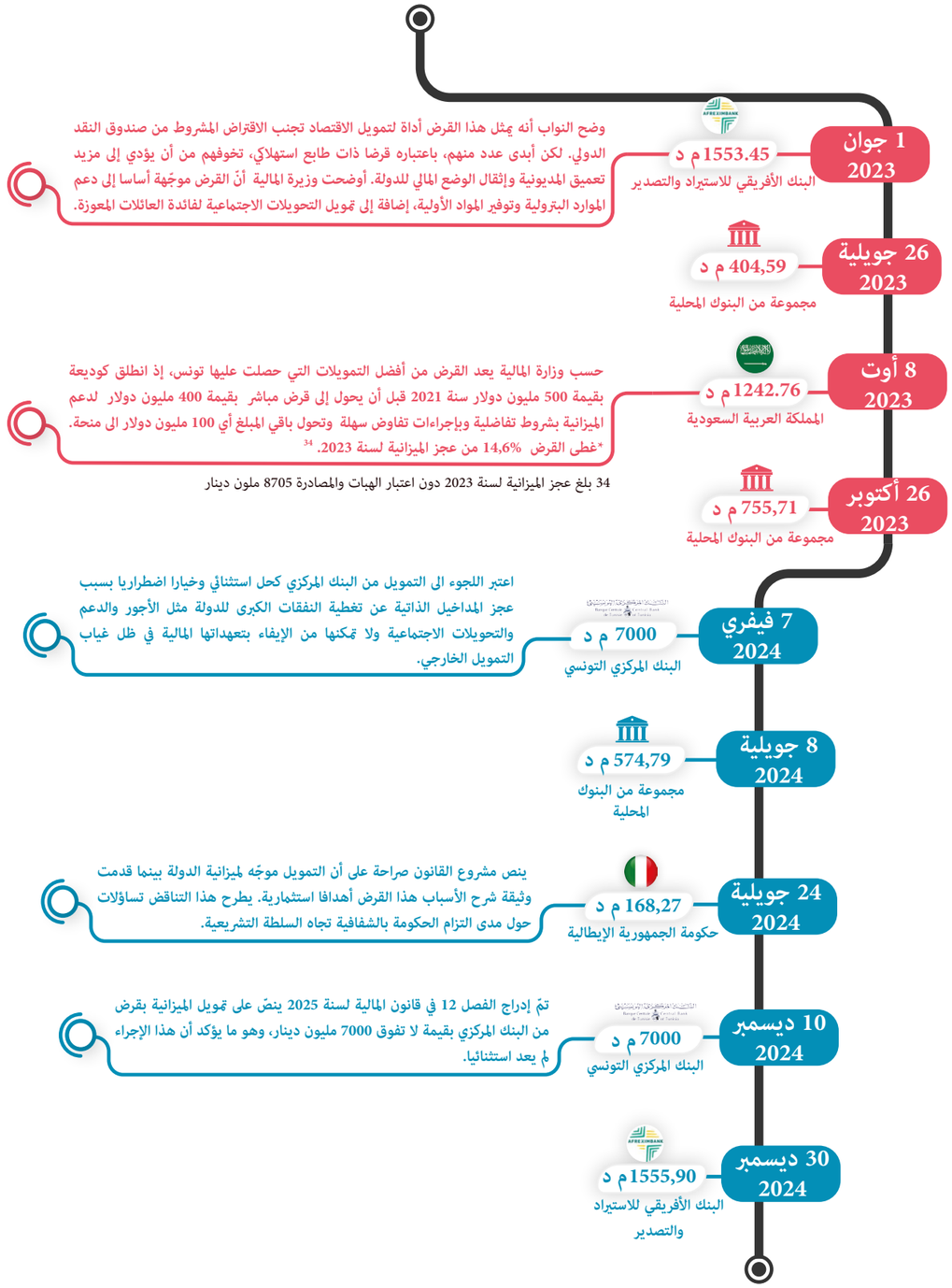




# VII. الشروط المالية للقروض

تعكـس الشروط الماليـة لـكل قـرض مسـتوى كلفتـه الحقيقيـة ومـدى تـأثيره على الديـن العمومـي ويمثـل الرسـم البيـاني أدنـاه مكونـات الشروط الماليـة الـواردة في قـوانين اتفاقيـات القـروض المدروسـة:

**رسم بياني عدد9 : مكونات الشروط المالية للقروض**

المصدر: المؤلف

## 1.نسبة الفائدة: غالبية القروض بفائدة متغيرة أو دون فائدة

**نسبة الفائدة**[35]: سـعر الفائـدة (أو التكلفـة) الـذي يتـعين على الـوكلاء الاقتصـاديين الذيـن يسـتفيدون مـن قـرض أو (ائـتمان) دفعـه، وهـو أيضـا السـعر (أو المكافـأة التـي يتقاضـاه الـوكلاء الاقتصاديـون الذيـن منحـوا قرضـا (أو وديعـة)، يـعبر عـن سـعر الفائـدة عـادة بنسـبة.

35 Taux d'intérêt nominal et réel | Banque de France ((consultation le 03/12/2025

**رسم بياني عدد 10: توزيع القروض حسب نسبة الفائدة**

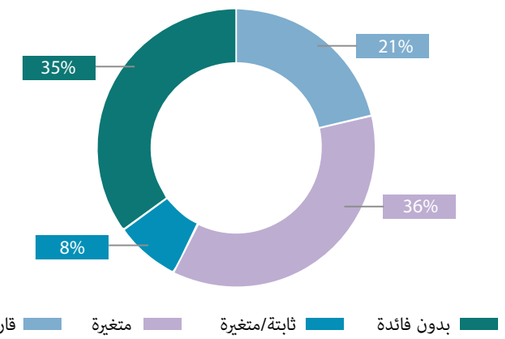

فائدة ثابتة/متغيرة: يتم ضبطها بمناسبة كل عملية سحب وفق مؤشرات الأسواق المالية في الفترة المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمبلغ السحب ومدة السداد وفترة الامهال.

أغلب القروض أُبرمت بفائدة متغيرة وتشكل نسبة 36 % من قيمة القروض ومنها 14 قرضا خارجيا أبرم كذلك 11 قرض بنسبة فائدة قارة، و4 قروض خارجية يختار فيها المقترض نسبة الفائدة حين السداد و4 قروض دون فائدة تشكل35 % من قيمة القروض الكلية المبرمة.

تتوزع نسبة الفائدة في القروض الداخلية بين ثابتة ومتغيرة كما أن بعض القروض تجمع بين النوعين حيث يكون جزء من القرض بنسبة فائدة ثابتة والجزء الاخر بنسبة فائدة متغيرة وذلك مثلما يوضحه الملحق4.

- نسبة الفائدة الثابتة:

**نسبة الفائدة الثابتة:** تظل ثابتة طوال فترة القرض بغض النظر عن التغيرات بالأسواق المالية ويتم تحديدها عند توقيع العقد وتبقى كما هي حتى يتم سداده .

بلغت أعلى نسبة فائد ثابتة للقروض الخارجية 5.51% لقرض قيمته 500 مليون دولار من البنك الافريقي للتصدير والتوريد ويندرج ضمن إطار تعبئة الموارد المتعلقة بالاقتراض الخارجي المنصوص عليها لسنة 2024 لتمويل عجز الميزانية وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية هذا القرض تتضمن كذلك وديعة ضمان من البنك المركزي التونسي بقيمة 350 مليون دولار[36]. أما أقل نسبة فائدة فهي 0,25 % لاتفاقية ضمان من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا. بحسب المعطيات والتحليل يبلغ معدل نسبة الفائدة الثابتة للقروض الخارجية3 %.

أما نسبة الفائدة من البنوك الداخلية فقد بلغت أدنى نسبة فائدة ثابتة4.45 % وأعلى نسبة 5.59 %. تعتبر هذه النسب عالية مقارنة بنسبة الفائدة على القروض الخارجية وهو ما يعكس الكلفة الباهظة للاقتراض الداخلي لدى البنوك المحلية.

إن التناقض بين البحث عن التمويل الخارجي الأقل تكلفة والقبول بشروط داخلية باهظة يثبت الحاجة الماسة والملحة للدولة لتعبئة السيولة ومحدودية مواردها الذاتية.

**رسم بياني عدد 11: معدل كلفة فوائد الدين العمومي 2021-2024**

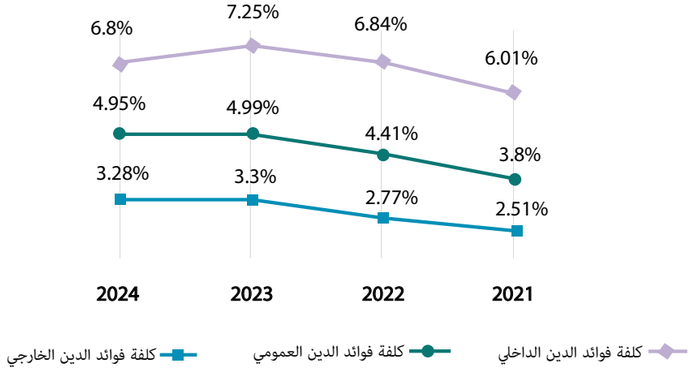


المصدر: وزارة المالية

36 يمكنكم الاطلاع على النشرة الاخبارية التي أعدها المرصد التونسي للاقتصاد حول تحليل الاقتراض من البنك الافريقي للتصدير والتوريد: تنويع مصادر التمويل: هل يصبح البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير خط من خطوط الدفاع البديل لتونس للحصول على السيولة؟ | المرصد التونسي للاقتصاد



37 بسباس، وليد، 'إقراض البنك المركزي للحكومة: التوبة على باب جهنّم»، (انحياز، 04/02/2024)، (تاريخ الوصول: 16/12/2024).

38 Ensemble, dialoguons : les taux d'intérêt | Banque de France (consultation le 03/12/2025)

39 اليوريبور (أو سعر الفائدة على معاملات اليورو في ما بين المصارف) هو السعر الذي يقبل بموجبه مصرف رئيسيّ إقراض الأموال باليورو لمصرف رئيسيّ آخر. يتمّ احتساب اليوروبور يوميّاً لرصد الودائع في ما بين المصارف التي تبلغ فترة استحقاقها أسبوعاً واحداً وأسبوعاً واحدة إلى 12 شهراً كمعدّل لأسعار العرض اليوميّة لفريق ممثلي المصارف الرئيسيّة، ويتمّ تدويره إلى ثلاث خانات عشريّة ) اليوريبور - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

40 السوفور يمثل معدل الفائدة الفعلي لعمليات الاقتراض الليلة واحدة، وتكون هذه القروض مضمونة بأدوات الدين الأمريكية مثل سندات الخزانة. يتم احتسابه يومياً بناءً على بيانات حقيقية من معاملات السوق، وليس تقديرات ) بنكي | ما الفرق بين الليبور والسوفر ولما أصبح الأخير بديلاً دولياً ؟

41 يحدد يومياً من خلال تقديرات تقدمها مجموعة من أكبر البنوك في لندن حول معدل الفائدة الذي يمكن أن تقترض به من بعضها البعض. كان يستخدم لعقود كمعدل مرجعي عالمي للقروض، السندات، والمشتقات المالية. (بنكي | ما الفرق بين الليبور والسوفر ولما أصبح الأخير بديلاً دولياً ؟

في المجمل، يعتبر الدين الداخلي في صنفيه (لدى البنوك الخاصة أم لدى البنك المركزي) في بعض المقاربات وسيلة لتعزيز قدر من الاستقلالية والمرونة المالية والحد من الارتهان للتقلبات الجيوسياسية والشروط المفروضة من المقرضين الخارجيين، إضافة إلى دوره في الحد من الصدمات الخارجية وتقليل مخاطر الصرف خاصة عند الاقتراض بالعملة المحلية. غير أن هذا الخيار يظل مرتبطا بوجود استراتيجية واضحة لإدارة الدين تقوم على مزيج محدد مسبقا من الديون الخارجية والداخلية التي ترتكز على تلبية احتياجات العملة وتوجه نحو آجال استحقاق وكلفة أنسب ودون شروط اقتصادية أو سياسية تثقل كاهل الدولة.[37]

- نسبة الفائدة المتغيرة:

يتم احتساب نسبة الفائدة المتغيرة باليات مختلفة حسب الممولين وترتبط بمؤشرات مرجعية مثل

**نسبة الفائدة المتغيرة**[38]: معدل فائدة يتغير بناء على حركة السوق أو مؤشرات مالية محددة وبالتالي يرتفع أو ينخفض المعدل خلال فترة سداد القرض.

اليوريبور[39](EURIBOR) أو السوفر[40](SOFR ) أو الليبور[41](LIBOR), حيث يتم اعتماد المؤشر مع إضافة هامش تعاقد يتم تحديده عند ابرام الاتفاقية.

يعتمد النواب خلال نقاشاتهم حول الشروط المالية للقرض على نسبة الفائدة الاسمية فقط دون التطرق الى نسبة الفائدة الحقيقية مما يضعف الشفافية والمهمة الرقابية للبرلمان والنقاش حول مدى تفاضلية الشروط المالية ويمكن أن لا يعكس التكلفة الحقيقية للقرض.[42]

- القروض بدون فائدة :

حصلت تونس على بعض القروض بدون فائدة:

1. 2024: قرضين من الحكومة الإيطالية بمجموع 353.4 مليون دينار وقرض من البنك المركزي التونسي ب 7000 مليون دينار.
2. 2025: قرض من البنك المركزي التونسي 7000 مليون دينار

القروض دون فائدة لا تكون بالضرورة دون كلفة، سنقدم تفاصيل الشروط غير المالية للقروض في القسم المخصص أدناه.

## 2.مدة السداد :

بلغ معدل مدة السداد للقروض الخارجية 23 سنة. تعتبر مدة السداد طويلة الأمد من الشروط التفاضلية عند الاقتراض، ولكنها تشكل عبئا على الأجيال القادمة وتساهم في استمرار حلقة الديون المفرغة بالإضافة الى أنها إن كانت مرفقة بنسبة فائدة متغيرة ستضاعف المخاطر لأن التكلفة الحقيقية سيصعب تقديرها.

## 3.سنوات الإمهال

[فترة الامهال](#)[43]: فترة الامهال بالنسبة للمبلغ الأصلي هي الفترة الممتدة من تاريخ توقيع القرض أو إصدار الأداة المالية إلى تاريخ أول سداد للمبلغ الأصلي.

تراوحت سنوات الإمهال بالنسبة للقروض الخارجية بين سنة و10 سنوات وكانت أغلبها (56 %) بفترة إمهال تتراوح بين سنة و3 سنوات كما أن 37 % من هذه القروض، بما قيمته 7572 مليون دينار، تحددت فترة امهالها ب 3 سنوات باستثناء قرضين من الجمهورية الإيطالية الذين بلغت سنوات الامهال 31 سنة إضافة الى مدة سداد تبلغ 40 سنة. يبدوا هاذان القرضان للوهلة الأولى كقروض شديدة التفاضلية لتونس. ولكن هذا المستوى غير المألوف من الشروط يطرح عديد التساؤلات حول خلفيات هذا التمويل وأهدافه الحقيقية (انظر فقرة القروض دون فائدة)، وكذلك تداعياته المحتملة على السيادة المالية ومستقبل الأجيال القادمة.

**رسم بياني عدد 12: توزيع مدة الامهال بالقيمة حسب الفترة**

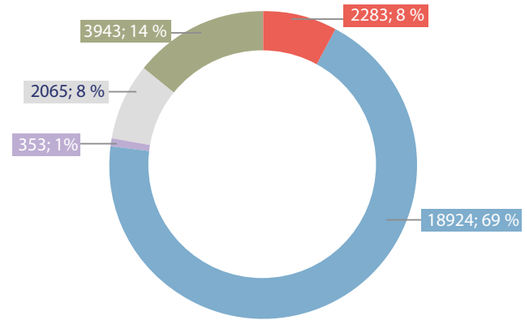


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب

# VIII. الشروط غير المالية للقروض: شروط في مصلحة المقرض تهدد السيادة الوطنية

بالإضافة الى الشروط المالية للقروض تفرض الجهة المانحة في بعض الحالات شروط غير مالية وتكون صريحة في بعض الحالات أو ضمنية.

يندرج القرض الإيطالي لدعم ميزانية الدولة لسنة 2024 في إطار تنفيذ البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات الممول من قبل كل من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الأعمار، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط [44] .

يقوم البرنامج على مصفوفة إصلاحات تشمل أربع محاور أساسية، وهي:

1) تحسين نجاعة قطاعات النقل والطاقة والمياه،

2) تطوير أداء المؤسسات العمومية وحوكمتها،

3) تحسين أداء الإدارة العمومية والتصرف في المالية العمومية،

4) الإدماج المالي والاجتماعي .

IMF, External Debt Statistics Guide (consultation 03/12/2025), 275 :43

44 مشروع قانون عدد 058/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية ( مع طلب استعجال النظر)



45 قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 8 ديسمبر 2023، والمتعلق بالعقد النموذجي لنقل الطاقة الكهربائية المنتجة من قبل شركة الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وشراء الفوائض من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز

46 قانون عدد 40 لسنة 2024 مؤرخ في 24 جويلية 2024 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

47 قانون عدد 40 لسنة 2024 مؤرخ في 24 جويلية 2024 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

48 Marie Bayer, « Cinq projets de concessions photovoltaïques seront validés par décret en Tunisie », (PV Magazine, 8 décembre 2021), (consulté le 15/12/2025).

49 وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وزارة الصناعة، الشركات الاجنبية

50 الاتحاد الأوروبي، آلية التعديل الكربوني

51 مشروع قانون عدد 060/ 2023 يتعلّق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

52 مشروع قانون عدد 055/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أوّل طلب المبرم بتاريخ 4 أفريل 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ( مع طلب استعجال النظر).

53 مشروع قانون عدد 039/ 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

كما أن هذا القرض كان مصحوبا بشرطين مسبقين يسمحان بدخول اتفاق القرض حيز التنفيذ يتعلقان بقطاع الطاقات المتجددة وهما قيام وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بإصدار:

القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة، «ونشره بالرائد الرسمي » (قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 8 ديسمبر2023[45]) .

مقرر خاص «بتحديد تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط.» (مقرر رئيس الديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 12 ديسمبر2023 [46]) .

المؤسسات الإيطالية الناشطة في قطاع الطاقات المتجددة لها عدد من المشاريع في تونس[47] ومصالح اقتصادية تجعلها تسعى إلى التسريع في نشر القرارات ونصوص القوانين التي تخدم صالحها في مجال الطاقات المتجددة. كما تجدر الإشارة ان الإنتاج الذاتي للكهرباء بالتحديد للشركات الإيطالية المصدرة كليا (261 شركة إيطالية تحتل المرتبة الثانية وتنشط أساسا في قطاعات النسيج والملابس الصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الميكانيكية والمعدنية[48])، آلية أساسية لإدراج الطاقة المتجددة في إنتاجها وتمكينها من مواصلة تصدير منتجاتها إلى أوروبا. كذلك، سيبدأ الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من عام 2026 في آلية التعديل الكربوني[49] (Mécanisme d'ajustement au frontières MACF-CBAM) على المنتجات المستوردة من خارج أوروبا، الأمر الذي من المرجح أن يكون له تأثير على إنتاجها وقدرتها التنافسية السعرية[50].

بالنسبة للقرض الإيطالي الثاني بقيمة 185 مليون دينار والموجهة لدعم المؤسّسات الصغرى والمتوسطة ورغم عدم وجود نسبة فائدة إلا أن ذلك لا يمنع وجود كلفة غير مباشرة مرتبطة بها. خلال المناقشات البرلمانية، أشار النوّاب إلى أن 65 % من قيمة القرض مخصصة لاقتناء معدات ذات منشأ إيطالية مقابل 35 % فقط لمعدات تونسية المنشأ، معتبرين أنّ هذا الشرط يتعارض مع سياسة التعويل على الذات ولا يخدم تنشيط الدورة الاقتصادية أو دعم المؤسّسات المحليّة[51]. يبرز هنا أنّ القروض دون فائدة لا تكون بالضرورة دون كلفة، إذ قد تُرفق بشروط تجارية تلزم الدولة بتوجيه الإنفاق نحو منتجات البلد المانح، بما يحوّل القرض إلى وسيلة لدعم صادراته أكثر من دعم الاقتصاد المحلي.

بالنسبة لاتفاق الضمان المتعلّق بالقرض المسند من البنك الأوروبي للاستثمار للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا من أهم الشروط المسبقة لعمليات السحب تركيز وحدة تصرف في المشروع لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، تتولى الاشراف على تنفيذ مختلف مكونات المشروع والمتابعة الفنية في القرض. هذا عن طريق تمويل البنك الأوروبي للاستثمار بهبة اضافية يوفرها الاتحاد الأوروبي في حدود 12 مليون أورو سيتم توجيهها لتوفير الدعم الفني الضروري من خلال توفير الخبراء لوحدة التصرف في المشروع[52] . وهذا يقودنا إلى طرح عديد الأسئلة:

هل المشروع استراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي أكثر مما هو بالنسبة لتونس حتى يخضع لمثل هذا القدر من الرقابة والاهتمام؟ والأهم من سيشكل وحدة التصرف هذه أعضاء من الشركة التونسية للكهرباء والغاز فقط، ام سيكونون مرفقين بممثلين عن البنك الأوروبي للاستثمار؟ ولأي سلطة ادارية ستعود بالنظر؟ ومن سيختار الخبراء ومن يحدد صلاحياتهم؟

يتكرر هذا الشرط في العديد من القروض التي تمنحها المؤسسة المالية، البنك الأوروبي للاستثمار، مثل القرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة حيث تشترط وجود فريق تصرف في المشروع بالبنك المركزي[53].

# IX. القروض الموجهة للشركة التونسية للكهرباء والغاز: مشروع ألماد ELMED يثير الجدل

أبرمت الشركة التونسية للكهرباء والغاز 6 اتفاقيات تمويل خارجية بضمان الدولة (قروض خارجية مضمونة) مجموعها 1526.41 مليون دينار وهو ما يمثل 9 % من إجمالي القروض التي تحصلت عليها تونس سنة 2024.

قرض منها بقيمة 212.24 مليون دينار مسند من المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة موجه لتمويل عاجل لخزينة الشركة (مساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي) أما بقية القروض الخمسة فهي موجهة الى مشروع ربط الكهرباء بين تونس وإيطاليا ألماد ELMED بقيمة جملية 1314.16 مليون دينار.

**رسم بياني عدد 13: القروض المضمونة المسندة للشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع ELMED**

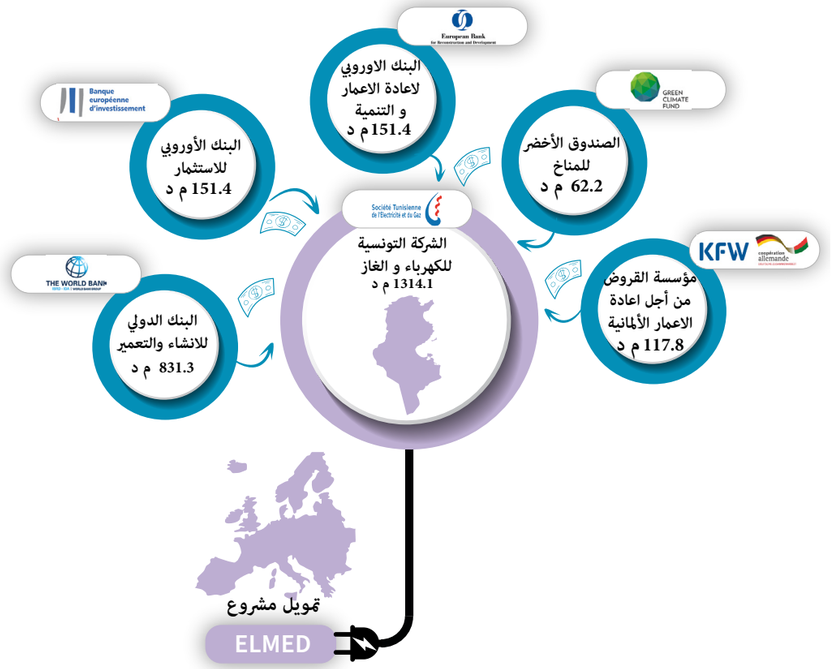


المصدر: المؤلف حسب المعطيات المتوفرة بموقع مجلس النواب

يهدف هذا المشروع إلى انشاء صلة كهربائية بتيار مستمر عالي الجهد بطول 224 كم وقدرة حوالي 600 ميغاواط لربط شبكتي تونس وإيطاليا وتمكين تبادل الكهرباء في الاتجاهين بما يسمح تقنياً وتصدير الطاقة المتجددة من تونس إلى أوروبا[54]. تبلغ تكلفة المشروع 1014,3 مليون أورو وسيتم تغطيتها من الشريكين «الشركة التونسية للكهرباء والغاز» وشركة «تيرنا» الإيطالية.

54 Elmed Ligne électrique sous-marine Italie-Tunisie ((consultation 12/12/2025



**من الناحية المالية، هناك عدد من المشاكل والمخاطر المرتبطة بالقروض الخاص بهذا المشروع:**

- تم تغيير المبلغ الإجمالي للقرض أثناء المصادقة عليه، مما يدل على انعدام وضوح المعطيات ودقتها قبل عرضها على البرلمان. حيث صادقت الجلسة العامة للمجلس على مشروع قانون يتعلق بضمان الدولة لقرض يهم مشروع استثماري بكلفة معينة ثم يتم إحالة مشاريع قوانين أخرى تهم نفس المشروع، ولكن بتكلفة مغايرة[55]. خلال مناقشة اتفاقية الضمان للقرض المسند من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية داخل المجلس تم اثارة هذا الموضوع من قبل النواب الذين عاينوا التغيير في الكلفة الجملية للمشروع من 964,2 مليون أورو الى 1014,3 مليون أورو فسرها ممثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمراجعة بعد استكمال انجاز الدراسات الفنية وبالناتج عن الفارق الزمني المتعلق بمناقشة اتفاقيات التمويل مع المانحين الدوليين (ارتفاع كلفة القرض). يتضح من خلال النقاش أن غياب المعطيات الدقيقة وفي الوقت المناسب حول كلفة المشروع، إلى جانب تضارب الأرقام، يعكس الحاجة ملحة إلى تحسين اليات التقدير والتنسيق في إعداد مثل هذه المشاريع الكبرى مما يضمن وضوح المعطيات ودقتها قبل عرضها على البرلمان حتى لا يقوض مبدأ الشفافية ولا يحد من قدرة المجلس على ممارسة رقابته الفعلية.
- تموّل الشركة التونسية للكهرباء والغاز STEG حصتها من المشروع بالهبات من الاتحاد الأوروبي والديون (67 %) من المؤسسات المالية الدولية يضطلع فيها البنك الدولي بالجزء الأكبر، بمساهمة تزيد عن 831.3 مليون دينار. بالنسبة لشركة تيرنا الإيطالية ستمول قسطها من المشروع من خلال اكتتاب هبة من الاتحاد الأوروبي والباقي من أموالها الخاصة[56].
- من المرجح أن يؤدي المشروع إلى زيادة ديون الشركة بنسبة 15 % تقريبا، مقارنة بديون تقدر بنحو 7.850 مليون دينار في عام 2019 [57].

**من الناحية الاقتصادية والبيئية للمشروع نشهد عدداً من الصعوبات والمغالطات:**

- يرى العديد أن هذا المشروع يعمّق التبعية الاقتصادية ويعيد إنتاج منطق الاستغلال الاستعماري في ثوب جديد، من خلال ربط الطاقات المتجددة في الجنوب بحاجيات الشمال الأوروبي بدل تلبية الحاجات المحلية[58].
- لن يحقق الربط تخفيض بصمة الكربون لتونس فالكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقة المتجددة هذه ستوجه بالكامل للتصدير ولن تعود بالنفع على البلاد أو تقلل من انبعاثات الكربون. ستعمل هذه المشاريع على إزالة الكربون عن قطاع الطاقة في أوروبا عن طريق استغلال الشمس بالصحراء التونسية. هذا نوع جديد من الاستعمار واستغلال للثروات.
- تُستغل الموارد الوطنية في هذا المشروع لتلبية احتياجات الأسواق الأوروبية كأولوية، على حساب الأولويات الوطنية، مما يعمّق التبعية الهيكلية بدلاً من بناء استقلالية الطاقة الوطن خاصة وأنّ نسبة الاستقلال الطاقي تراجعت من 95 %سنة 2010 إلى 48 % سنة 2023. لذلك يعتبر الادعاء بأن مشروع الماد يعزز الأمن الطاقي مضللا[59].
- إن مشروع ELMED هو خطوة إضافية نحو سياسة مستمرة لتحرير إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، عبر إقصاء شركة الكهرباء الوطنية من إنتاج الكهرباء وحصرها في دور الموزع فقط، تاركة مهمة الإنتاج لرأس المال الأجنبي.
- مخاطر اجتماعية وبيئية مثبتة حيث اعترف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية اي أحد ممولي المشروع بوجود قصور في تقييم آثار المشروع المتعلقة بتقييد الوصول إلى الأراضي المستغلة وسبل عيش الأشخاص المقيمين أو العاملين فيها والتلوث والآثار على التنوع البيولوجي البري والبحري[60].

يمنح أولوية قصوى لهذا المشروع رغم تفاقم اثار التغير المناخي في تونس وضعف إنتاج الطاقة المتجددة وارتفاع المديونية والعجز الطاقي[61] وعلى الرغم من أنه يحمل الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومن خلالها الدولة تكاليف عالية.

55 مشروع قانون عدد 012/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وايطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.

56 الياس بن عمار، «تونس ومشروع ألماد: ربط شبكة الكهرباء مع أوروبا أم الخضوع لأجندة الطاقة الأوروبية؟»،(4, TNI نوفمبر 2025)، 9.

57 Ibid ، ص.11

58 دربالي، منال، «مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا: إشكاليات السيادة الطاقية ومخاطر الهيمنة الأوروبية»، (المفكرة القانونية، 18/03/2025)، (تاريخ الوصول 10/12/2025).

59 Viguerie, Oona, «La dette ELMED : une dépendance énergétique et financière renouvelable ?, (Observatoire Tunisien de l'Economie, 24/04/2024), (Consultation: (12/12/2025

60 European Bank, STEG - ELMED power interconnector - Submarine cable | We invest in changing lives, (Consultation: (15/12/2024.

61 Viguerie, Oona, «La dette ELMED : une dépendance énergétique et financière renouvelable ?, (Observatoire Tunisien de l'Economie, 24/04/2024), (Consultation: (12/12/2025

# X. المصادقة على قوانين القروض

## 1.مراحل المصادقة على قانون القروض

تمرّ مشاريع قوانين القروض في تونس بعدد من المراحل الإجرائية قبل دخولها حيز النفاذ كما يبينها الرسم البياني عدد 13.

**سم بياني عدد 14: مراحل المصادقة على قانون القرض**

## 2.اشكاليات عند المصادقة على قانون القرض

يكشف مسار المصادقة على القروض عن إشكال جوهري في طريقة تعاطي البرلمان مع هذه المهمة، إذ إن توقيع قانون القرض من قبل السلطة التنفيذية يعني عمليًا إتمام التفاوض واعتماد جميع شروط القرض. وبهذا يصبح دور البرلمان محصورا في خيارين فقط: إما القبول بالقرض كما هو، أو رفضه كليا (كما حدث في حالة القرض المقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية ( AFD) انظر ملحق عدد 5)، ولا يملك النواب، وفق هذا المسار، أي إمكانية لإعادة التفاوض، أو طلب تعديلات، أو إبداء تحفظات، أو إعادة الملف إلى الحكومة لمراجعته.

بالتالي تصبح السلطة التنفيذية هي الطرف الوحيد المسؤول عن تحديد كل معايير القروض وشروطها، يصبح إذا من الضروري أن يقوم البرلمان بدوره التشريعي في وضع إطار قانوني يحدد المعايير الأساسية للدَّين العمومي ويضبط الخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها عند التفاوض.

كما يتعين على البرلمان القيام بدوره الرقابي عبر فرض إعداد تقارير سنوية مفصلة حول أداء القروض، تشمل نسب الإنجاز، المبالغ المصروفة، وتوجيهات الإنفاق، إضافة إلى ضمان النفاذ إلى جميع الوثائق المتعلقة بالقروض، وخاصة عقود القروض، وهو أمر غير متوفر اليوم بطريقة منهجية.

في كثير من الحالات تم ملاحظة عدم التناغم بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب، ومع عدم تناسق المعلومات، من الصعب على النواب من اتخاذ قرارات بمعرفة كاملة لملفات القروض.

فإذا أخذنا مثال القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث تساءل النواب عن عدم التناغم بين عنوان مشروع القانون والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي (DINAMO) ومحتوى وثيقة شرح الأسباب، التي تفسر ان الأهداف المرجوة من هذا المشروع المندمج هي المساهمة في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية بشمال غرب البلاد من خلال خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية مندمجة بالجهة ولا تخص بالأساس الفلاحة الجبلية[62] كذلك فيما يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية حيث ينص عنوان مشروع القانون على برنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية في حين أعتبر رئيس لجنة المالية أن وثيقة شرح الأسباب تضمنت معطيات حول أهداف المشروع المتعلقة خاصة بتحسين نجاعة قطاعات النقل، وتطوير قطاعات الطاقة والمياه، وتطوير أداء المؤسسات الحكومية وحوكمتها ولا تتطابق هذه المعطيات مع نص فصل مشروع القانون.

كما أن القروض الموجهة لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا يروج لها أنها موجهة لدعم الطاقة المتجددة بينما ليست لها أي علاقة بها، بل هدفها الأساسي ربط شبكتي الكهرباء التونسية والإيطالية وليس انشاء محطات كهرباء من مصادر طاقة متجددة.

62 مشروع قانون عدد 076/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلّق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي «DINAMO» مع طلب استعجال النظر.



خلال عرض مشروع قانون القرض على الجلسة يكون في أحيان كثيرة غير مرفق بعقد القرض وتقتصر الجهة المسؤولة على القرض بعرض التفاصيل في وثيقة شرح الأسباب فقط ويطالب النواب في عديد المرات بمدهم بكل الوثائق والتفاصيل كما يعقدون جلسات أخرى قبل المصادقة للاستماع لأطراف أخرى لها علاقة بالتمويل، ورغم النقاشات والاحتراز من بعض التفاصيل أحيانا الا انه في النهاية يتم المصادقة على قانون القرض.

وفي النقاشات المتعلقة بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل

1. إبرام اتفاقية القرض من طرف الحكومة أو الجهة المختصة
2. مجلس وزاري
3. إعداد مشروع القانون
4. عرض قانون المشروع على لجنة المالية بالبرلمان
5. انعقاد حلسة بين لجنة المالية والجهات التي لها علاقة بالقرض مشروع القانون
   يمكن للجنة المالية أن تطلب جلسة ثانية تستمع فيها الى طرف اخر أو.و تطلب مدهم بمعلومات إضافية حول القرض)
6. إذا وافقت لجنة المالية على مشروع القانون يتم تمريره للمصادقة عليه في جلسة عامة بالبرلمان
7. المصادقة على القرض
8. نشر قانون القرض بالرائد الرسمي

63 مشروع قانون عدد 039/ 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

64 مشروع قانون عدد 085/ 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في إحداث خط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي اعتبر النواب أن وثيقة شرح الاسباب لم تحتوي على عديد المعلومات لذلك طلب النواب تقريرا كتابيا من كاتب الدول وفي جلسة ثانية ابدى النواب عدم اقتناعهم بما جاء في التقرير الكتابي التكميلي حيث اعتبروا انه لم يقدم توضيحات كافية وبعد النقاشات مع الجهات المعنية تمت المصادقة على القرض[63].

ملاحظة: قرض وحيد[64] على 35 لم تتم المصادقة عليه خلال سنتين برلمانيتين (تمت الموافقة عليه من قبل لجنة المالية) رغم عدم اختلاف شروطه التمويلية على عديد القروض الأخرى.

# خاتمة

أظهرت التحاليل التي اجريناها ضمن نطاق هذا التقرير جملة من خصائص القروض المصادق عليها خلال السنتين البرلمانيتين، أبرزها التوجه القوي نحو القروض الداخلية سواء من البنك المركزي التونسي أو من البنوك التجارية، إلى جانب ظهور دائنين جدد لتونس بعد التخلي على صندوق النقد الدولي. كما بيّنت أن أكثر من 64 % من هذه القروض كانت موجهة لدعم ميزانية الدولة. كانت هذه القروض مصحوبة بشروط مالية مجحفة أحيانا وتختلف حدتها حسب الدائن، وفي بعض الحالات مثل القرض المقدم من الحكومة الإيطالية، حيث تعتبر شروطه ميسرة جدا بفترة سداد 30 سنة وبدون فوائد، ولكن هذه التسهيلات لا تكون دون مقابل، بل ترتبط بشروط غير مالية معلنة أو ضمنية تكون عادة ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية. حيث كشفت وثائق شرح الأسباب المصاحبة لمشاريع قوانين القروض وبعض مناقشات لجنة المالية بالبرلمان عن وجود شروط غير مالية، قد تمسّ من سيادة الدولة ومصالح البلاد. ومع ذلك، تظل هذه الرؤية جزئية، لأنه عادة لا يتم اتاحة عقد القرض للنواب مما يعطي نظرة منقوصة لهذه الشروط.

تكشف عملية المصادقة على قوانين القروض في مجلس نوّاب الشعب عن وجود تحديات هيكلية عميقة ترتبط بالشفافية وجودة اتخاذ القرار الاستثماري. ويظهر القصور الأول والأكثر وضوحاً في العجز الهيكلي عن توفير شفافية كافية، إذ يُعرض مشروع قانون القرض في كثير من الأحيان دون أن يكون مرفقا بعقد القرض نفسه، ويُكتفى بتقديم تفاصيل عامة عبر وثيقة شرح الأسباب، وهو ما يحول دون تمكين النواب والرأي العام من تقييم دقيق لمحتوى الاتفاقيات وشروطها الفعلية.

أما الخلل الأكبر فهو غياب منطق استثماري واضح وتسلسل سليم للقرارات، وهي إشكالية تتجلى في كيفية برمجة المشاريع وتقدير حاجياتها وتمويلها. ويضاف إلى ذلك بروز ظاهرة يمكن وصفها بـ التسويق المضلل للقروض (Mismarketing)، حيث يعاد تأطير أهداف القرض أو تضخيمها سياسيا لتبدو منسجمة مع أولويات شعبية، كما هو الحال في القروض المتعلقة بمشاريع الطاقات المتجددة.

ورغم تكرار هذه الانتقادات، فإنها لا تؤدي في الغالب إلى رفض القروض أو تعديل جوهري لمضامينها. فقد تم خلال دورتين برلمانيتين المصادقة على كل القروض باستثناء قرض واحد فقط من أصل 34 قرضا معروضا. يعكس ذلك محدودية الدور الرقابي للبرلمان ويُعزى هيكليا إلى تقييد دور البرلمان في الدستور بدور الموافقة على الاتفاقيات أو رفضها دون القدرة على التحفظ أو طلب المراجعة من الحكومة، تتحول بذلك محطة المصادقة البرلمانية عمليا إلى فضاء لتسجيل الملاحظات دون ممارسة فعلية لسلطة المنع أو إعادة التفاوض على الشروط  خاصة في غياب شروط تتعلق بضمانات الشفافية أو الموافقة/المناقشة قبل



# الملاحق

**ملحق عدد 1: معدل سعر الصرف السنوي - المصدر البنك المركزي التونسي**

| العملة | 2023 | 2024 | 2025 |
|---|---|---|---|
| الريال السعودي | 0.82555 | 0.83 | 0.81074875 |
| الدولار الأمريكي | 3.1069 | 3.1118 | 3.032025 |
| الدينار الكويتي | 10.0717 | 10.1466 | 9.903575 |
| اليورو | 3.3583 | 3.3654 | 3.3509 |

تم اعتماد معدل سعر الصرف السنوي الموافق للسنة الموافقة لتاريخ نشر قانون لحساب قيمة القرض بالعملة الأجنبية بالدينار التونسي.

**ملحق عدد 2: توزيع قيمة القروض وعددها حسب الجهة المانح**

| الجهة المانحة | القيمة الجملية للقروض (مليون دينار ) | عدد القروض |
|---|---|---|
| البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير | 3 109, 35 | 2 |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 2 829. 47 | 4 |
| البنك الأوروبي للاستثمار | 1 564. 91 | 4 |
| البنك الافريقي للتنمية | 1 160 | 5 |
| الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي | 331. 94 | 3 |
| المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة | 275. 63 | 1 |
| البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية | 151. 44 | 1 |
| الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 92. 13 | 1 |
| الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) | 62. 24 | 1 |

**ملحق عدد 3: قائمة المشاريع والبرامج المموَّلة عبر القروض**

| عدد القروض | مجموع التمويل بالمليون دينار | القطاع الممول | المشروع/البرنامج |
|---|---|---|---|
| 1 | 167,55 | الحماية المدنية | تعصير الديوان الوطني للحماية المدنية |
| 5 | 1373,37 | البنية التحتية | توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي<br>مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات (المرحلة الثالثة)<br>ربط عدد من الأحياء السكنية بقنوات التطهير<br>مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان<br>إنشاء و تأهيل الطرق المصنفة (121 كلم من الوصلات في شبكة الطرق المصنفة في باجة، جندوبة، الكاف ونابل) |
| 1 | 301,58 | التشغيل | برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن شغل |
| 3 | 237,16 | الفلاحة | المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي DINAMO<br>مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية و الرعوية المتدهورة<br>مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف |
| 1 | 134,62 | تربية وتعليم | برنامج تعصير المؤسسات التربية |
| 2 | 1204,15 | الأمن الغذائي | مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس<br>دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب. |
| 2 | 757,22 | تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة | إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي. |
| 1 | 683,18 | تنمية اقتصادية | مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية |
| 2 | 270,22 | نقل الفسفاط | مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط. |
| 6 | 1526,41 | الطاقة | 5 قروض موجهة لتمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا (ELMED)<br>قرض موجه لدعم خزينة الشركة وتغطية جزء من حاجياتها المالية العاجلة، يندرج ضمن سياسة تمويلية تهدف إلى تأمين استمرارية النشاط وتجاوز الضغوطات المالية المتزايدة. |
| 2 | 657,13 | التطهير | قرض موجه للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص<br>قرض للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية. |



**الملحق عدد 4 :توزيع عدد القروض من البنوك المحلية حسب نوع نسبة الفائدة**

| نسبة الفائدة | عدد القروض |
|---|---|
| ثابتة | 15 |
| متغيرة | 29 |
| ثابتة / متغيرة | 2 |

**ملحق عدد 5: مشروع القانون رقم 85/2024 الذي يتعلق بقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد**

في 7 أفريل 2025، رفض مجلس نواب الشعب مشروع القانون رقم 85/2024، الذي يتعلق بقرض بقيمة 80 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد.

هذا الرفض، الذي تم التصويت عليه بحصوله على 48 صوتا مؤيدا فقط مقابل 31 معارضاً و13 ممتنعاً، يثير تساؤلات حول أسبابه، خاصة وأن مشروع القانون مر بمسار تشريعي بدأ بإيداعه في 24 ديسمبر 2024 وإحالته المشتركة على لجنتي المالية والتخطيط الاستراتيجي. تميزت مداولات اللجان بطلب توضيحات من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول كيفية صرف وفعالية القروض السابقة المماثلة، مما أنذر بالتدقيق العميق. وعلى الرغم من أن التقرير المشترك للجنتين خلص إلى الموافقة على المشروع بأغلبية الأعضاء الحاضرين، إلا أن الجلسة العامة أصدرت حكما معاكسا، حيث كان الرفض وقد تركز الرفض البرلماني على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، الشك في فعالية التمويل وضعف جدواه، حيث شكك النواب بحدة في جدوى خط التمويل، مشيرين إلى أن عدد المؤسسات المستفيدة من خطوط التمويل السابقة ضعيف جداً، وأن المشكلة الحقيقية ليست في نقص التمويل بل في عوائق هيكلية تمنع المؤسسات من الازدهار، مطالبين ببيانات كاملة حول القروض السابقة لغياب «فكرة واضحة عن كيفية توظيفها». ثانياً، انتقاد آلية التنفيذ وشروط الإقراض المجحفة، حيث انتقد النواب بشدة آلية إعادة الإقراض عبر البنوك التجارية، مؤكدين أن هذه الآلية تزيد من هامش ربح البنوك الوسيطة على حساب المؤسسات. كما تم انتقاد نسبة الفائدة المرتفعة (هامش 4% + نسبة إدارية) والشروط الصارمة والضمانات الكافية التي تفرضها البنوك، مما يجعل التمويل فعليا بعيد المنال عن المؤسسات الصغرى، ويبقي الأموال محتجزة في النظام البنكي. ثالثا، تأكيد السيادة الاقتصادية ونقد سياسة المديونية، حيث تجاوز النواب الجانب المالي ليشمل نقداً شاملاً لسياسة المديونية، معتبرين أن منح قروض جديدة دون معالجة الإخفاقات الهيكلية لن يؤدي إلى نتائج ملموسة، ودعوا صراحة إلى استعادة السيادة الاقتصادية من خلال مراجعة الإطار التشريعي لمنظومة الاستثمار وتقليل التبعية للتمويل الخارجي وشروطه.

# المراجع


1. الشركات الاجنبية. 2025. تونس: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وزارة الصناعة.

https://www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/etrangere.asp

2. الرحالي شراز. 2023. التضخم لم يكن متأتيا من ارتفاع الكتلة النقدية: انخفاض الاسعار الطاقة والغذاء تحكما في نسبة التضخم طيلة عام ونصف. تونس: جريدة المغرب.

https://shorturl.at/6jsgz

3. الموقع الرسمي لمجلس نواب الشعب.

https://web.archive.org/web/20251222093434/https://arp.tn/ar_SY

الياس بن عمار. تونس ومشروع ألماد: ربط شبكة الكهرباء مع أوروبا أم الخضوع لأجندة الطاقة الأوروبية؟. 2025. تونس: مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة.

https://web.archive.org/web/20251223085158/https://www.tni.org/files/2025-11/Tunisia-and-the-ELMED-project-web.pdf

4. بسباس وليد.2024. إقراض البنك المركزي للحكومة: التوبة على باب جهنّم. تونس:انحياز.

https://shorturl.at/MpLkO

5. بن سيك علي أماني. 2025. الملحق 7 من قانون المالية 2024 يكشف خفايا التطور المقلق للمديونية التونسية. تونس: المرصد التونسي للاقتصاد.

https://web.archive.org/web/20251222091853/https://www.economie-tunisie.org/ar/pb-annexe-07-ar

6. بن سيك علي أماني. 2025. تنويع مصادر التمويل: هل يصبح البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير خط من خطوط الدفاع البديل لتونس للحصول على السيولة؟ . تونس: المرصد التونسي للاقتصاد

https://web.archive.org/web/20251222125527/https://www.economie-tunisie.org/ar/Econews-Afrixembank

7. بيان بشأن مشروع قانون يتعلّق بالترخيص للبنك المركزي التونسي بمنح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة. 2024. تونس: المرصد التونسي للاقتصاد.

https://web.archive.org/web/20251222103201/https://www.economie-tunisie.org/ar/BCT

8. تفاصيل اسقاط نواب الشعب اتفاقية القرض المبرمة مع الوكالة الفرنسية للتنمية. 2025. تونس: جريدة الشروق.

https://shorturl.at/frP3

9. تقرير حول النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة الى موفى سبتمبر 2025. 2025. تونس: وزارة المالية.

https://shorturl.at/KdxI7

10. دربالي منال. مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا: إشكاليات السيادة الطاقية ومخاطر الهيمنة الأوروبية. 2025. تونس: المفكرة القانونية.

https://shorturl.at/O61K6





11. قانون عدد 10 لسنة 2024 مؤرخ في 7فيفري 2024 يتعلق بالترخيص للبنك المركزي التونسي في منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية .

https://shorturl.at/h0o3a

12. فريق تحرير الترا تونس. 2025. مختصة: ارتفاع ملحوظ في سقف التداين الداخلي في تونس ومخاوف جدية. تونس: الترا تونس

https://shorturl.at/9YGh2

13. سحر فضيلة. 2024. قانون المالية 2024: بين الخطاب السياسي وواقع السياسات. تونس: المرصد التونسي للاقتصاد

https://web archive.org/web/20251222125239/https://www.economie-tunisie.org/ar/budget-brief

14. قانون عدد 40 لسنة 2024 مؤرخ في 24 جويلية 2024 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

https://web.archive.org/web/20251223085705/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4052

15. قانون عدد 48 لسنة 2024 مؤرخ في 9 ديسمبر 2024 يتعلق بقانون المالية لسنة 2025، فصل 12

https://web.archive.org/web/20251222102725/https://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2024-12/LF2025.pdf

16. قاهري آية.2025. قانون المالية 2025: بين تحديات العدالة الجبائية، ضغط الدين العمومي والدور الاجتماعي للدولة. تونس: المرصد التونسي للاقتصاد

https://web.archive.org/web/20251222090810/https://www.economie-tunisie.org/ar/budget-brief-2025

17. قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 8 ديسمبر 2023، والمتعلق بالعقد النموذجي لنقل الطاقة الكهربائية المنتجة من قبل شركة الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وشراء الفوائض من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز. 2023. تونس: رئاسة الحكومة

https://web.archive.org/web/20251223090312/https://www.diwan.tn/document/card/dd5b7fce-1930-4bdb-b7a7-3b7bb11f119e

18. ما الفرق بين الليبور والسوفر ولما أصبح الأخير بديلاً دولياً ؟.2025. مصر: بنكي.

https://shorturl.at/FBWLN

19. مشروع قانون عدد 010/ 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

https://web.archive.org/web/20251222105413/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/3942

20. مشروع قانون عدد 032 / 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

https://web.archive.org/web/20251222105754/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/3960

21. مشروع قانون عدد 060/ 2023 يتعلّق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

https://web.archive.org/web/20251222130614/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/3986

22. مـشروع قانـون عـدد 012/ 2024 يتعلّـق بالموافقـة عـلى اتفاقيـة الضـمان المبرمـة بتاريـخ 13 ديسـمبر 2023 بـين الجمهوريـة التونسـية والبنـك الـدولي للإنشـاء والتعمـير والمتعلقـة بالقـرض المسـند مـن قبـل الصنـدوق الأخـضر للمنـاخ لفائـدة الشركـة التونسـية للكهربـاء والغـاز للمسـاهمة في تمويـل مـشروع الربـط الكهربـائي بـين تونـس وايطاليـا وتطويـر منظومـة الطاقـات المتجـددة.

https://web.archive.org/web/20251223091254/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4008

23. مـشروع قانـون عـدد 039/ 2024 يتعلّـق بالموافقـة عـلى عقـد التمويـل المـبرم بتاريـخ 18 مـارس 2024 بـين الجمهوريـة التونسـية والبنـك الأوروبي للاسـتثمار والمتعلـق بالقـرض المسـند للجمهوريـة التونسـية للمسـاهمة في إحـداث خـط تمويـل لفائـدة المؤسسـات الصغـرى والمتوسـطة مـن أجـل الإنعـاش الاقتصـادي.

https://web.archive.org/web/20251223092041/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4030

24. مـشروع قانـون عـدد 2024/053 يتعلـق بالموافقـة عـلى اتفاقيـة التمويـل المبرمـة بتاريـخ 16 مـاي 2024 بـين الدولـة التونسـية ومجموعـة مـن البنـوك المحليـة لتمويـل ميزانيـة الدولـة.

https://web.archive.org/web/20251222110407/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4047

25. ممـشروع قانـون عـدد 055/ 2024 يتعلّـق بالموافقـة عـلى اتفـاق الضـمان عنـد أوّل طلـب المـبرم بتاريـخ 4 أفريـل 2024 بـين الجمهوريـة التونسـية والبنـك الأوروبي للاسـتثمار والمتعلّـق بالقـرض المسـند للشركـة التونسـية للكهربـاء والغـاز للمسـاهمة في تمويـل مـشروع الربـط الكهربـائي بـين تونـس وإيطاليـا ( مـع طلـب اسـتعجال النظـر).

https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4049

26. مـشروع قانـون عـدد 058/ 2024 يتعلّـق بالموافقـة عـلى اتفـاق القـرض المـبرم بتاريـخ 17 أفريـل 2024 بـين حكومـة الجمهوريـة التونسـية وحكومـة الجمهوريـة الإيطاليـة والمتعلّـق ببرنامـج دعـم الميزانيـة العامـة للدولـة التونسـية (مع طلب اسـتعجال النظـر)

https://web.archive.org/web/20251222130106/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4052

27. مـشروع قانـون عـدد 076/ 2024 يتعلّـق بالموافقـة عـلى اتفـاق التمويـل المبرم بتاريـخ 12 جويليـة 2024 بـين الجمهورية التونسـية والصنـدوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة والمتعلّـق بالمسـاهمة في تمويـل المـشروع المندمـج للفلاحـة الجبليـة الصغـرى بالشـمال الغربي «DINAMO» مـع طلـب اسـتعجال النظر.

https://web.archive.org/web/20251223092943/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4073

28. مـشروع قانـون عـدد 085/ 2024 يتعلّـق بالموافقـة عـلى اتفاقيـة القـرض المبرمـة بتاريخ 25 جوان 2024 بـين الجمهوريـة التونسـية والوكالـة الفرنسـية للتنميـة للمسـاهمة في إحـداث خـط تمويـل لدعـم المؤسسـات الصغـرى والمتوسـطة مـن أجـل الإنعـاش الاقتصـادي.

https://web.archive.org/web/20251223093315/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4085

29. مشروع قانـون عـدد 002/ 2025 يتعلـق بالموافقـة عـلى اتفاقيـة القـرض المُبرمـة بتاريـخ 20 نوفمـبر 2024 بـين الجمهوريـة التونسـية والصنـدوق الكويتـي للتنميـة الاقتصاديـة العربيـة للمسـاهمة في تمويـل مـشروع تجديـد وتطويـر خطـوط السـكة الحديديـة لنقـل الفسـفاط.

https://web.archive.org/web/20251222131851/https://arp.tn/ar_SY/loi/project/4096

30. م.ز. آلية التعديل الكربوني : ماذا ينتظر المؤسسات التونسية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي ؟. 2025. تونس: ilBoursa .

https://shorturl.at/A0dIf

31. معجم المصطلحات الإحصائية. 2022. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

https://web.archive.org/web/20251222133403/https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary





32. موقع وزارة المالية، تقديم الدين الخارجي

https://web.archive.org/web/20251222122653/https://www.finances.gov.tn/ar/altqdym

33. موقع وزارة المالية، تقديم اتفاقية ضمان

https://web.archive.org/web/20251222131603/https://www.finances.gov.tn/fr/dette-garantie

34. نص دستور الجمهورية التونسية الجديد. 2022. موقع رئاسة الجمهورية التونسية.

https://shorturl.at/Yd5Md

35. Elmed Ligne électrique sous-marine Italie-Tunisie. 2023. Tunisie, Italie: Elmed Project

https://web.archive.org/web/20251223094228/https://elmedproject.com/fr/

36. Ensemble, dialoguons : les taux d'intérêt. 2025. France: Banque de France

https://web.archive.org/web/20251222133022/https://www.banque-france.fr/fr/ensemble-dialoguons/ensemble-dialoguons-les-taux-dinteret

37. External Debt Statistics Guide. 2003. IMF

https://web.archive.org/web/20251222134455/https://www.imf.org/external/pubs/ft/eds/eng/guide/file6.pdf

38. La banque centrale de Tunisie autorisée à financer le budget. 2025. Tunisie: Jeune Afrique

https://web.archive.org/web/20251222104349/https://www.jeuneafrique.com/1534235/politique/la-banque-centrale-de-tunisie-autorisee-a-financer-le-budget/

39. Marie Bayer. 2021. Cinq projets de concessions photovoltaïques seront validés par décret en Tunisie. France : PV Magazine

https://web.archive.org/web/20251223094653/https://www.pv-magazine.fr/2021/12/08/cinq-projets-de-concessions-photovoltaiques-seront-valides-par-decret-en-tunisie/

40. Mécanisme d'ajustement carbone aux frontières. 2025. Union européenne : EUR-Lex

https://web.archive.org/web/20251223095012/https://eur-lex.europa.eu/FR/legal-content/summary/carbon-border-adjustment-mechanism.html

41. STEG - ELMED power interconnector - Submarine cable | We invest in changing lives. European Bank

https://web.archive.org/web/20251223095211/https://www.ebrd.com/home/work-with-us/projects/psd/54389.html

42. Taux d'intérêt nominal et réel. 2023. France : Banque de France

https://web.archive.org/web/20251222132113/https://www.banque-france.fr/fr/publications-et-statistiques/publications/taux-dinteret-nominal-et-reel

43. Viguerie Oona, La dette ELMED : une dépendance énergétique et financière renouvelable ?. 2024.Tunisie: Observatoire Tunisien de l'Economie

https://web.archive.org/web/20251223095415/https://www.economie-tunisie.org/fr/la-dette-elmed

contact@economie-tunisie.org
www.economie-tunisie.org
21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia
www.facebook.com/ObsTunEco
(+216) 36 329 939